شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

فيدرالية .. ولكن !

الفيدرالية حق غير منازع للشعوب والجماعات التي تختار ممارسته والتمتع به، كما الإنفصال والاستقلال حق للجماعات والأفراد سواء بسواء. فنحن الآن في عالم يُعطي للفرد الواحد حق العيش والعمل أينما رغب والتنقل كيفما شاء. وفي الاتحاد الأوروبي الذي أصبح عدد أعضائه من الدول بالعشرات، يتمتع كل واحد من مواطني هذه الدول الكثيرة بالحق في أن يعمل ويعيش في أيّ منها.

نعم، نحن في عالم مختلف عن العالم القديم الذي كانت فيه الحقوق والحريات العامة والفردية مقيّدة بقيود سياسية باسم الوطن والقومية والدين، وضعها من استخدموا الوطن والقومية والدين مطايا لهم ... نحن في عالم يرعى ويصون حقوق الحيوانات، ليست النادرة المُهدّدة بالانقراض حسب وانما حتى تلك التي تعيش منها في كوكبنا مئات الملايين، كالقطط والكلاب.

الدعوة التي تبناها مجلس محافظة صلاح الدين (تكريت) لإعلان المحافظة إقليماً في إطار العراق الفيدرالي، والإشارات الصادرة من محافظات الأنبار وديالى ونينوى في هذا الإتجاه أيضا، شرعية وصحيحة وسليمة ودستورية من حيث المبدأ، ولكن.

لماذا : ولكن؟

لأن التوقيت غير مناسب والاسلوب غير ملائم والحجة غير كافية.

اما التوقيت فلأنه يجيء عشية الانسحاب الأميركي الكامل، ما يعكس إتجاها لاستثمار الفراغ الأمني المحتمل نشوؤه غداة الانسحاب. وفي هذا التوقيت بالذات فان مطلب إعلان بعض المحافظات أقاليم يثير حفيظة سائر سكان البلاد الذين يمكن أن يروا في هذا المطلب عملاً يُنذر بتفتيت البلاد في ظرف غير ملائم وبطريقة ليست سليمة.

وبخصوص الاسلوب فان قضايا الفيدرالية والانفصال والاستقلال لا ينبغي أن ينفرد بها نفر قليل من الناس حتى لو كانوا مُنتخبين من سكان محافظاتهم، فهم أُنتخبوا لغرض آخر هو تسيير أمور المحافظة وتيسير حياة الناس فيها. ولم يتضمن البرنامج الانتخابي لأعضاء مجالس المحافظات المطالبين الآن باعلان محافظاتهم أقاليم هذا المطلب. ولابدّ إذاً من استطلاع رأي سكان المحافظة، وهذا يكون عبر مؤتمرات وندوات وعرائض يوقّع عليها عشرات الآلاف من السكان من مناطق مختلفة وشرائح اجتماعية متعددة، وبخاصة النخبة الواعية.

أما الحجة المطروحة كدافع للمطالبة باعلان الاقاليم فهي في الغالب، كما تشير تصريحات متبني هذا الشعار ومسانديهم، الإهمال والتهميش من جانب الحكومة الإتحادية. وهي حجة مردودة لأنه في الواقع ليس المحافظات السنّية وحدها مُهملة وليس سكان المحافظات السنّية وحدهم مهمشين، فكل محافظات العراق، باستثناء الواقعة تحت سلطة إقليم كردستان الى حدّ ما، تكابد الإهمال، والغالبية الساحقة من سكان العراق، عدا سكان محافظات أربيل والسليمانية ودهوك بقدر ما أيضاً، تعاني من التهميش.

اذهبوا الى الديوانية والسماوة والكوت والحلة والبصرة والناصرية والعمارة والنجف وكربلاء وأريافها، وحتى العاصمة بغداد بأحيائها السنية والشيعية، لتروا كيف يكون الإهمال والتهميش، فالعراقيون في العهد الجديد أيضاً، كما في العهد السابق، يتمتعون بالمساواة وتكافؤ الفرص ... في الإهمال والتهميش!.

لجنة النزاهة النيابية.. (أرشيف)

النزاهة النيابية: سنعزل ٥ مفتشين في الفترة المقبلة

الزوبعي يصف أعضاء لجنته بـ "الدمى" ويتهمهم بالخضوع للمحاصصة

كشفت لجنة النزاهة عزمها استبدال عدد من المفتشين العموميين خلال الفترة المقبلة بعد أن ثبت خضوعهم لجهات سياسية مسيطرة على الوزارات التي يمارسون نشاطهم فيها، في حين اتهم أعضاء اللجنة بأنهم يخضعون لقادة كتلهم ومتأثرون إلى حد كبير بمبدأ المحاصصة الطاغي على العملية السياسية،

□ بغداد/ المدى

في حين شدد قيادي بارز في ائتلاف دولة القانون على ضرورة إنهاء ما اسماه بالمحاصصة "المضادة"، مناشدا اللجنة النيابية بعزل جميع المفتشين العموميين الذين يثبت تورطهم بحالات فساد او ميول إلى الوزراء التابعين لهم.

وقال عضو اللجنة،والنائب عن ائتلاف العراقية طلال الزوبعي "إن الأيام القليلة القادمة ستشهد فتح ملفات مهمة وحساسة وقد تغير من الخارطة السياسية وتسهم في تسلط بعض المتنفذين داخل الحكومة".

وتابع الزوبعي في تصريح لـ"المدى" أمس أن اللجنة عقدت اجتماعا قبل يومين واعلنت عن تشكيل لجنة مشتركة بين كل من هيئة النزاهة ولجنة النزاهة، فضلا عن عدد من القضاة في مجلس القضاء الأعلى للتحقيق في موضوع عمل المفتشين العموميين في اكثر من خمس وزارات"، موضحا "ظهر في الآونة الاخيرة ان اكثر المفتشين العموميين يخضعون للوزير نفسه وهناك علاقات حميمة بينهم مما يجعل عمل المفتش غير مهني ومبنيا على اساس المجاملات وهو ما يعد خرقا ونوعا جديدا من انواع الفساد الاداري والمالي".

واستدرك " ان احد اسباب فشل هيئة النزاهة واللجنة النيابية فقدان حلقات مهمة مثل القضاء الاعلى وعمل المفتشين،وان المفتشين قد خضعوا على الدوام الى المحاصصة التي ادت الى انهيار العراق من الناحية الاقتصادية،متابعا" ان المجاملات طغت على عمل المفتشين"

ووجه الزوبعي انتقادات لاذعة الى لجنته وقال "انها تخضع للمحاصصة وان اغلب اعضائها يخضعون في عملهم الى كتل متنفذة، واصفا "بعض الاعضاء بالدمى لخضوعهم لرؤساء الكتل".

كما ذكر الزوبعي ان اللجنة سوف تفتح الكثير من الملفات التي اعلنت عنها في السابق ولم تحسم حتى الان، فضلا عن انها سوف تطالب البرلمان في فصله الثالث ان يسمي رئيسا بالاصالة لهيئة النزاهة، واللجنة الان تدرس بعض الاسماء التي تعول عليها وهم من أكفأ القضاة في البلد.

تأتي هذه التصريحات بعد يومين من اعلان لجنة النزاهة أنها قررت تحديد وظائف مكاتب المفتشين العموميين وتنظيم علاقتهم مع الوزراء والوكلاء في الوزارات التي يعملون فيها.

وقال عضو اللجنة عزيز العكيلي لوكالة كردستان للأنباء حينها إن"لجنة النزاهة النيابية قررت تحديد مهام مكاتب المفتشين العموميين مع الوزراء وجعلها علاقة تنسيقية وليست ارتباطاً إدارياً".

وأضاف أن "عمل مكاتب المفتشين العموميين ليس مقنعاً في الوقت الحاضر ويحتاج إلى جهود مكثفة لتفعيل دورها بما يتناسب مع توجهات الحكومة لمكافحة الفساد المالي والإداري".

وأوضح أن لجنة النزاهة "تعمل على ربط عمل مكاتب المفتشين العموميين في لجنة النزاهة وتفعيل عمل هيئة التفتيش العامة واستبدال المفتشين الذين أخفقوا في معالجة الفساد في وزاراتهم".

وكشفت الحكومة أن مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات استطاعت استرداد ٣٢٠ مليون دولار ورجحت الحكومة سبب انخفاض أداء مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات إلى ابتزاز بعض النواب الفاسدين والذين لديهم اتصالات مع جماعات تجارية مشبوهة تحاول تنفيذ مشاريع يشوبها الفساد المالي والإداري.

وبالمقابل اعلن القيادي في ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، ان العراق يعاني من مشكلة المفتشين العموميين وان اكثرهم خاضعون لسياسة الوزير او الحزب الذي ينتمي له.

واضاف سعد المطلبي في تصريح لـ "المدى" ان المشكلة يجب حلها عن طريق عزل عمل المفتش العام عن الوزير واخضاعه الى جهة اخرى وقد يكون البرلمان مثلا او عن طريق المحاصصة المضادة بمعنى ان الوزير اذا كان من جهة معينة فيجب ان يكون المفتش من جهة اخرى وبالتالي سيكون هناك مراقبة من كلا الطرفين وان كان هذا الحل قد يعيق عمل بعض الوزارات الحساسة وسوف يكون عملها متشنجا لكن قد يكون حلا جزئيا لتلك الظاهرة الخطيرة".

وكانت النائبة عن ائتلاف العراقية وحدة الجميلي طالبت بإلغاء هيئة النزاهة والمفتشين العموميين. وقالت الجميلي في تصريح سابق لـ"المدى"، حول محاولة رئيس الوزراء فتح ملفات فساد الكتل السياسية "إن المالكي ينوي من خلال توجهه، كشف ملفات فساد الكتل المنافسة له والتي من بينها القائمة العراقية"، موضحة "أن جميع الكتل بما فيها العراقية تخضع للأجندات الإقليمية والعربية وبالتالي فإن كشف أحداهما للآخرى أمر طبيعي باعتباره احد إفرازات العملية الديمقراطية في البلاد". وطالبت الجميلي بحل هيئة النزاهة والمفتشين العموميين، والاعتماد على ديوان الرقابة المالية كما كان في السابق، كما ناشدت المالكي بضرورة فتح ملفات الحكومة وعدم الاكتفاء بفتح ملفات الكتل السياسية حتى لا يتهم بأن الغرض مما يلجأ إليه التسقيط السياسي، وقالت "لعل اتهامات دولة القانون لهيئة النزاهة فيها أسباب سياسية فنوابها لا يتهمون المفتشين العموميين لأنهم منتمون إلى حزب الدعوة في الغالب".

السفارة الأميركية: بدأنا بالرحيل إلى الكويت

□ بغداد/ المدى

ديفيد رانز

أعلن المتحدث باسم السفارة الأميركية في العراق ديفيد رانز أن" عملية إخلاء ٥٠ الف جندي أميركي من الأراضي العراقية قد بدأت"، مشيراً الى أن القوات ستغادر الأراضي العراقية إلى الكويت، ومن ثم سيتم نقلهم الى الولايات المتحدة.

واضاف رانز في تصريح صحفي "أن عملية إخلاء القوات الاميركية، ونقلهم من العراق إلى الكويت، ومن ثم إلى الولايات المتحدة قد تستغرق شهرين.

غير ان مصدرا عسكريا كويتيا نفى تلقي بلاده أي طلب أميركي رسمي بتمركز نحو ٥٠ ألف جندي أميركي في الكويت بعد الانسحاب الأميركي من العراق نهاية العام الحالي.

وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه في تصريحات صحفية " إن ما تناقلته وكالات الأنباء عن هذا الخبر يأتي في خانة "جس النبض" الشعبي، أو تهيئة الظروف الملائمة للقرار مستقبلا، أو رصد ردود الفعل الشعبية والعسكرية من قبل الأطراف المعنية به."

مشيرا إلى أن عملية نقل القوات الاميركية الى الكويت تحتاج إلى مباحثات رسمية معمقة، وإلى دراسة سياسية وعسكرية من قبل الجانب الكويتي والأميركي تحدد بكل دقة إيجابيات وسلبيات أي قرار متوقع اتخاذه.

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، بعد أن انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية، من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الماضي.

وفي سياق متصل، ذكر عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية قاسم الاعرجي، امس، بان القوات العراقية قادرة على حماية العراق وحدوده بعد الانسحاب الامريكي، مبينا ان العراق تعاقد مع عدد من الدول لشراء طائرات حديثة وذات تقنية عالية ستعزز من قدرات القوات العراقية وستصل الى العراق خلال الفترة المقبلة.

الصدريون يشجبون رفض دولة القانون توزيع واردات النفط

□ بغداد/ المدى

انتقد التيار الصدري، موقف ائتلاف دولة القانون المتحفظ على توزيع مبالغ مالية من عائدات النفط على المواطنين.

وقال النائب الصدري وعضو اللجنة الاقتصادية، يجب أن يكون رفض أي جهة لمشروع التيار الصدري حول إعطاء جزء من واردات النفط الى الشعب مبنيا على أساس علمي.

وتابع في تصريح لـ"المدى" امس ان الدستور يكفل توزيع الثروات بشكل عادل على المواطنين، واذا ما قلنا ان ٧٠٪ من هذه الموازنة تشغيلية فأين العدالة في توزيع هذه الموارد".

ورفض عضو اللجنة الاقتصادية ان تدفع هذه المبالغ في ايدي الناس قائلا: " لا يمكن ان نقول او نتصور ان نأخذ جزءا من الأموال ونوزع باليد الى المواطنين، بل يجب أن تكون هناك آلية قانونية تكفل ان توجه هذه الموارد باتجاه التنمية مثل تأسيس صندوق دعم الأجيال المعمول به عالميا او ان ندعم الرعاية الاجتماعية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وأعرب ريسان عن استغرابه من ان المبلغ المخصص لشبكة الحماية الاجتماعية هو فقط (٤٥٠) مليار دينار وتعطي (٥٠ – ١٢٠) الف دينار شهريا للعائلة العراقية العاطلة عن العمل في حين ان بعض الرواتب من الدرجات الخاصة يصل الى ملايين الدنانير، واستطرد قائلا: " في موازنة ٢٠١١ خفضنا مبالغ الايفادات الى ٥٠٪ لكن هل يعلم الرأي العام كم يبلغ حجم الانفاق على الايفادات".

ودعا عضو كتلة الأحرار إلى البدء من الآن في التشديد على الموازنة التشغيلية وصولا لعام ٢٠١٥، فإنه يتوقع الوصول الى نسبة ٥٠٪ تشغيلية و ٥٠٪ استثمارية.

كما نصح النائب ريسان بان تعاد هيكلة الموازنة من جديد و تعاد هندسة موازنة ٢٠١٢ بشكل علمي والا يتدخل السياسيون غير المعنيين في الموازنة من خلال المطالبة بزيادة وتخفيض بعض الأبواب وفق مبدأ سياسي.

كما كشف عضو اللجنة الاقتصادية ان موازنة ٢٠١٢ هي لإكمال بعض المشاريع التي دورت من عام ٢٠١٠ و٢٠١١ ولا توجد فيها مشاريع ضخمة تحال في ٢٠١٢، الا اذا تم تمرير قانون البنى التحتية الذي سيكفل انشاء مشاريع في ٢٠١٢،اما اذا بقينا على هذه الموازنة فلا اعتقد ان هناك مشاريع لـ ٢٠١٢ ستكون معلنة في وقتها.

تأتي هذه التصريحات بعد ان حذر عضو اللجنة المالية النائب عن ائتلاف دولة القانون هيثم الجبوري من توزيع مبالغ نقدية على المواطنين من إيرادات النفط السنوية كونها تمنع الدولة من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية.

وقال الجبوري: لا يمكن للحكومة الاتحادية أن تقوم بتوزيع مبالغ نقدية من إيرادات النفط على المواطنين كونها تقيد الدولة من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية، فان الموازنة التشغيلية القادمة وصلت الى أكثر من (٧٠٪) فلا يمكن تحميلها مبالغ أكثر على حساب الاستثمارية.

ودعا الجبوري الى: ضرورة تفعيل القطاع الخاص لكي يدعم الاقتصاد العراقي، بالإضافة الى توزيع القروض الميسرة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتدهورة كي تؤدي الى تشغيل أيد عاملة كبيرة وتقلل من نسبة البطالة، مشدداً على: زيادة الموازنة الاستثمارية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

ترزي يشدّد على وحدة الصف الوطني

دعا النائب السابق عن التحالف الوطني فوزي أكرم ترزي الكتل السياسية الى وحدة الصف والكلمة بعيدا عن المهاترات والزوابع الاعلامية والتوجيهات من قبل الدول الاقليمية ".

وقال ترزي أمس الثلاثاء إنه" ينبغي على جميع الكتل وضع المصلحة الوطنية العراقية العليا فوق جميع الاعتبارات على اساس أن العراق مقبل على اهم حدث تاريخي وهو الانسحاب الأميركي نهاية عام ٢٠١١". وأضاف أن" على الأطراف السياسية أن تكون قراراتها عراقية نابعة من صميم أمة تهوى الأمن والسلام".

العراق يسهم بقبول فلسطين في اليونسكو

أعلن الوكيل الاقدم لوزارة الثقافة جابر الجابري أن العراق أسهم في قبول عضوية فلسطين بمنظمة الثقافة والعلوم في الامم المتحدة (اليونسكو).

وذكر بيان لوزارة الثقافة ان " دولة فلسطين انضمت رسميا الى اليونسكو في قرار وخطوة دولية جريئة كان للعراق دور شجاع فيهما"، موضحا " ان قبول عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة كان بحق معركة دبلوماسية كان لوفد العراق دور فاعل وحاسم فيها حيث بذل جهدا مضنيا في اروقة الامم المتحدة قبل بدء التصويت على الانضمام".

إلقاء القبض على ٣٩ مطلوبا في نينوى

ألقت القوات الامنية القبض على (٣٩) مطلوبا بينهم ثلاثة عرب الجنسية في منطقة الجزيرة غربي نينوى.

وقال مصدر أمني إن " قوة من الفرقة الثالثة للشرطة الاتحادية ألقت القبض على (٣٩) مطلوبا وفق المادة (٤) إرهاب بعد ورود معلومات استخبارية عن مكان وجودهم".

واضاف إن "القوة عثرت أيضا على عدد من العبوات اللاصقة وكمية من المتفجرات كانت بحوزة المطلوبين.

وكانت القوات الامنية عثرت امس الاول على مخبأ للأسلحة في نينوى كما اعتقلت عددا من المطلوبين".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون